بيان الجمهورية التونسية

خلال جلسة النقاش العام للجزء رفيع المستوى للدورة الثمانين

للجمعية العامة للأمم المتّحدة

نيويورك في 27 سبتمبر 2025

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيّد الرئيس،

السيّدات والسادة،

أَوَدُّ فِي الْبِدَايَةِ أَنْ أَنْقُلَ خَالِصَ تَحِيَّاتِ رَئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ السَّيِّدِ قَيْس سعيِّد وَبَالِغَ تَقْدِيرِهِ إِلَى السَّيِّدِ **Antonio Guterres**، الْأَمِينِ الْعَامِّ لِمُنَظَّمَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، عَلَى جُهُودِهِ الْخَيِّرَةِ مِنْ أَجْلِ نُصْرَةِ قَضَايَا الْحَقِّ وَالْعَدْلِ وَإِعَادَةِ الثِّقَةِ فِي الْعَمَلِ مُتَعَدِّدِ الْأَطْرَافِ، وَأُجَدِّدُ دَعْمَنَا لَهُ فِي مُبَادَرَتِهِ "الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ ثَمَانِينْ" لِإِصْلَاحِ وَتَطْوِيرِ عَمَلِ الْمُنَظَّمَةِ فِي هٰذَا الظَّرْفِ الدَّقِيقِ الَّذِي يَشْهَدُهُ الْعَالَمُ، ظَرْفٌ يَتَّسِمُ بِعَدَمِ الِاسْتِقْرَارِ وَتَوَاتُرٍ غَيْرِ مَسْبُوقٍ لِخَرْقِ قَوَاعِدِ الْقَانُونِ الدُّوَلِيِّ وَمَبَادِئِ الميثَاقِ.

كما أَتَقَدَّمُ إِلَى سعادة السَّيِّدَة **Annalena Baerbock** بِأَحَرِّ التَّهَانِي عَلَى تَوَلِّيهَا رِئَاسَةَ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ فِي دَوْرَتِهَا الثَّمَانِينْ، مُتَمَنِّيًا لَهَا التَّوْفِيقَ فِي إِدَارَةِ أَعْمَالِهَا. وَأُعْرِبُ لِسَعَادَةِ السَّيِّد **Philemon Yang** عَنِ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ عَلَى رِئَاسَتِهِ الْمُوَفَّقَةِ لِلدَّوْرَةِ التَّاسِعَةِ وَالسَّبْعِينْ.

السَّيِّدْ الرَّئِيسْ،

نُحيِي فِي هٰذِهِ الدَّوْرَةِ بِكُلِّ فَخْرٍ وَاعْتِزَازٍ الذِّكْرَى الثَّمَانِينَ لِتَأْسِيسِ مُنَظَّمَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، وَنَسْتَحْضِرُ بِهٰذِهِ الْمُنَاسَبَةِ جُمْلَةَ الْمَبَادِئِ الَّتِي انْبَنَتْ عَلَيْهَا وَالْمَقَاصِدَ النَّبِيلَةَ الَّتِي أُنشِئَتْ مِنْ أَجْلِهَا، لَا سِيَّمَا التَّضَامُنَ الْإِنْسَانِيَّ وَوَحْدَةَ الْمَصِيرِ الَّتِي أَلْهَمَتْ مَنْ سَبَقُونَا فِي النِّضَالِ وَالصُّمُودِ الدِّبْلُومَاسِيّ. فَلَقَدْ تَأَسَّسَتْ الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ إِبَّانَ أَعْنَفِ الْحُرُوبِ وَأَشْرَسِهَا عَبْرَ تَارِيخِ الْإِنْسَانِيَّةِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ تَكُونَ صَوْتَ الضَّمِيرِ الْجَمَاعِيِّ لِلشُّعُوبِ وَذٰلِكَ الْحِصْنِ الْأَمِينِ الَّذِي يَحْمِي الْبَشَرِيَّةَ مِنْ وَيْلَاتِ النِّزَاعَاتِ والحُرُوبِ. وَمَا أَحْوَجَنَا الْيَوْمَ إِلَى تَعْزِيزِ هٰذَا الْبَيْتِ الْمُشْتَرَكِ وَصَوْنِهِ لِيَكُونَ مَنَارَةً لِلْأَمْنِ وَالسِّلْمِ

وَالْكَرَامَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَلِيَظَلَّ مَوْئِلَ الشَّرْعِيَّةِ الدُّوَلِيَّةِ وَمِنْبَرًا لِلْحِوَارِ وَالتَّفَاوُضِ والوِفاقِ، بُغيَةَ بِنَاءِ عَالَمٍ أَكْثَرَ أَمْنًا وَعَدْلًا وَاستقراراً تَضَامُنًا، عَالَمٌ أَكْثَرَ رُسُوخًا وَتَعَلُّقًا بِالْقِيَمِ الْكَوْنِيَّةِ.

فَلْنَتَّعِظْ مِنْ دُرُوسِ الْمَاضِي، وَلَيْسَ الْمَاضِي بِبَعِيدٍ. فَقَدْ عَلَّمَتْنَا الْحُرُوبُ وَالصِّرَاعَاتُ، بِمَا حَمَلَتْهُ مِنْ مَآسٍ إِنْسَانِيَّةٍ وَانْتِهَاكَاتٍ جَسِيمَةٍ، أَنَّ مَنْطِقَ الْقُوَّةِ، مَهْمَا كَانَ جَبَرُوتُهُ وَمَسوِّغَاتُهُ، لَنْ يَقْدِرَ عَلَى كَسْرِ إِرَادَةِ الشُّعُوبِ وَإِيمَانِهَا الرَّاسِخِ بِحَقِّهَا فِي تَقْرِيرِ الْمَصِيرِ.

نَقِفُ الْيَوْمَ جَمِيعًا عَلَى أَعْتَابِ مَرْحَلَةٍ جَدِيدَةٍ تَتَطَلَّبُ مِنَّا عَزْمًا صَادِقًا وَسَعْيًا دُؤُوبًا مِنْ أَجْلِ تَجْدِيدِ الثِّقَةِ فِي الْعَمَلِ مُتَعَدِّدِ الْأَطْرَافِ وَفِي قُدْرَةِ الْمُنْتَظَمِ الْأُمَمِيِّ عَلَى تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ السَّامِيَةِ الَّتِي أُنشِئَ مِنْ أَجْلِهَا، مِنْ خِلَالِ اسْتِكْمَالِ مَسَارِ الْإِصْلَاحِ وَاعْتِمَادِ خَارِطَةِ طَرِيقٍ نَاجِزَةٍ، وَاضِحَةِ الْمَعَالِمِ، لِتَنْفِيذِ بَادِرَةِ "الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ 80" بِمَا يُعِيدُ الِاعْتِبَارَ لِلشَّرْعِيَّةِ الدُّوَلِيَّةِ وَيُكَرِّسُ شِعَارَ دَوْرَتِنَا السَّابِقَةِ "لَا يَتَخَلَّفُ أَحَدٌ عَنِ الرَّكْبِ."

وَتُجَدِّدُ تُونِسْ تَمَسُّكَهَا بِالْعَمَلِ مُتَعَدِّدِ الْأَطْرَافِ وَبِالْمَسْؤُولِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي مُجَابَهَةِ التَّغَيُّرَاتِ الْمُتَسَارِعَةِ وَالتَّحَدِّيَاتِ الِاقْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْأَمْنِيَّةِ وَالْبِيئِيَّةِ وَالْمَنَاخِيَّةِ الَّتِي يَشْهَدُهَا عَالَمُنَا الْيَوْم، وَتَثِقُ بِالدَّوْرِ الْمَحْوَرِيِّ لِلْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ فِي إِيجَادِ الْحُلُولِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا. وَمِنْ هٰذَا الْمُنْطَلَقِ، قَرَّرَ سيادة رَئِيسُ الْجُمْهُورِيَّةِ التُّونِسِيَّةِ، بِمُنَاسَبَةِ الذِّكْرَى الثَّمَانِينَ لِإِنْشَاءِ الْمُنَظَّمَةِ الْأُمَمِيَّةِ، وَضْعَ سَنَةِ 2025 تَحْتَ شِعَارِ **سَنَةِ تَعْزِيزِ الْعَمَلِ مُتَعَدِّدِ الْأَطْرَافِ وَتَدْعِيمِ التَّعَاوُنِ مَعَ مُنَظَّمَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ**، وَذٰلِكَ مِنْ خِلَالِ تَنْظِيمِ عِدَّةِ تَظَاهُرَاتٍ بِالْأَكَادِيمِيَّةِ الدِّبْلُومَاسِيَّةِ الدُّوَلِيَّةِ بِتُونُس بِالتَّنْسِيقِ مَعَ الْهَيْئَاتِ الْأُمَمِيَّةِ الْمُتَخَصِّصَةِ حَوْلَ مَوَاضِيعَ فِي اتِّسَاقٍ مَعَ مُخْرَجَاتِ قِمَّةِ الْمُسْتَقْبَلِ 2024، الْأَمْنِيَّةِ وَالتَّنْمَوِيَّةِ والعلميةِ وَالتِّكْنُولُوجِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ مِنْهَا.

السَّيِّد الرَّئِيس،

إِذْ نُؤْمِنُ بِقُدْرَةِ مُنَظَّمَتِنَا وَأَجْهِزَتِهَا عَلَى الصُّمُودِ أَمَامَ التَّحَوُّلَاتِ الْعَمِيقَةِ الَّتِي يَشْهَدُهَا الْعَالَمُ وَإِعْطَاءِ قَدْرٍ مِنَ الْأَمَلِ وَالتَّفَاؤُلِ لِلْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ فِي مُسْتَقْبَلٍ أَفْضَلَ، فَإِنَّهُ يَتَمَلَّكُنَا الْيَوْمَ شُعُورٌ بِخَيْبَةِ الْأَمَلِ وَالْإِحْبَاطِ أَمَامَ عَجْزِ مَجْلِسِ الْأَمْنِ عَنْ وَضْعِ حَدٍّ لِلْمَأْسَاةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْفَظِيعَةِ وَحَرْبِ الْإِبَادَةِ وَالتَّجْوِيعِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ إِلَيْهَا الشَّعْبُ الْفَلَسْطِينِيُّ الصَّامِدُ، فِي ظِلِّ إِصْرَارِ الْكِيَانِ الْغَاشِمِ الْمُحْتَلِّ عَلَى الْإِمْعَانِ فِي التَّنْكِيلِ بِهِ عَلَى مَرْأَى وَمَسْمَعٍ مِنَ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ، دُونَ مُسَاءَلَةٍ أَوْ مُحَاسَبَةٍ.

لَقَدْ بَاتَ بَيِّنًا الْيَوْمْ، بِمَا لَا يَدَعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ، أَنَّ جَرَائِمَ الِاحْتِلَالِ تَهْدِفُ إِلَى تَصْفِيَةِ الْقَضِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ وَمَنْعِ الشَّعْبِ الْفِلِسْطِينِيِّ مِنْ حَقِّهِ فِي الْمُقَاوَمَةِ وَالْحِفَاظِ عَلَى أَرْضِهِ كَامِلَةً. وَتَشْجُبُ تُونُس فِي هٰذَا السِّيَاقِ إِعْلَانَ الْكِيَانِ الْمُحْتَلِّ عَنْ نِيَّتِهِ فِي إِعَادَةِ إِحْتِلَالِ قِطَاعِ غَزَّةَ بالكاملِ وَدَفْعِ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ إِلَى التَّخَلِّي عَنْ أَرْضِهِ.

فَكَيْفَ لَنَا أَنْ نُكَرِّسَ سِيَادَةَ الْقَانُونِ وَعُلُوِّيَّةَ الْمِيثَاقِ الْأُمَمِيِّ وَالْمَبَادِئَ الَّتِي جَاءَ بِهَا، وَدَوْلَةُ فِلَسْطِين لَمْ تَتَحَصَّلْ بَعْدُ عَلَى عُضْوِيَّتِهَا الْكَامِلَةِ، بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْقَرَارَاتِ الْأُمَمِيَّةَ قَدْ أَقَرَّتْ مُنْذُ عُقُودٍ حَقَّهَا فِي الِاسْتِقْلَالِ وَفِي السِّيَادَةِ الْكَامِلَةِ وَفِي تَقْرِيرِ الْمَصِيرِ دُونَ أَيِّ تَدَخُّلٍ خَارِجِيٍّ، فِي حِينِ أَنَّ الْكِيَانَ الْمُحْتَلَّ يُحَافِظُ عَلَى عُضْوِيَّتِهِ فِي الْمُنْتَظَمِ الْأُمَمِيِّ بِالرَّغْمِ مِنْ خَرْقِهِ الْمُمَنْهَجِ وَالْمُتَوَاصِلِ دُونَ انْقِطَاعٍ لِقَوَاعِدِ الْقَانُونِ الدُّوَلِيِّ الْآمِرَةِ، وَبِالرَّغْمِ مِنْ تَعَدِّيهِ عَلَى عَمَلِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَوَكَالَاتِهَا وَحَصَانَاتِهَا فِي الْأَرَاضِي الْفِلَسْطِينِيَّةِ الْمُحْتَلَّةِ.

وَإِذْ تُثَمِّنُ بِلَادِي مُوْجَةَ الِاعْتِرَافِ الدُّوَلِيِّ بِدَوْلَةِ فِلَسْطِين، الَّتِي تفوقُ الْيَوْمَ الـ150 دَوْلَةً،آمِلَةً في أنْ يُسْهِمَ هذا التوجُّهُ في دعمِ حصولِها على العُضويَّةِ الكامِلَةِ دونَ تأخيرٍ أو تَردُّدٍ، فإنَّها تُذَكِّرُ بأنَّ فلسطينَ دولةٌ بمُقْتَضى القانونِ الدُّوَلِيِّ، وأنَّ اعترافَ الدُّوَلِ بها لا يُنْشِئُ هذا الحقَّ بل يُظْهِرُهُ ويَدْعَمُهُ. فالحقيقةُ واضحةُ المَعالِمِ والحقُّ بَيِّنٌ.

وهو حقٌّ أكَّدَتْهُ مَحْكَمَةُ العدلِ الدُّوَلِيَّةِ في رأيِها الاستشاريِّ بتاريخِ 19 جويْلِيَة 2024، حينَ أَقَرَّتْ بأنَّ الكِيانَ الغاصِبَ مُلْزَمٌ بإنهاءِ وُجودِهِ غيرِ القانونِيِّ في الأرضِ الفلسطينيَّةِ المُحْتَلَّةِ بأسرعِ ما يُمْكِنُ، وأنَّ جميعَ الدُّوَلِ الأعضاءِ في الأُممِ المُتَّحِدَةِ مُلْزَمَةٌ بعدمِ الاعترافِ بشرعيَّةِ هذا الوَضْعِ النَّاشِئِ عن الوُجودِ غيرِ القانونِيِّ، وبعدمِ تقديمِ العَوْنِ أو المُساعَدَةِ في الحِفاظِ على هذا الوضعِ واستمرارِهِ، وأنَّهُ على الأُممِ المُتَّحِدَةِ بأجهزَتِها الرَّئيسِيَّةِ أنْ تَنْظُرَ في السُّبُلِ والإجراءاتِ الكَفيلَةِ بذلك.

ونُهيبُ، من هذا المِنْبَرِ، بالمُجتَمَعِ الدُّوَلِيِّ أنْ يَتَحَمَّلَ مَسؤوليَّاتِهِ فَوْرًا من أجلِ رفعِ الحِصارِ عن قِطاعِ غَزَّةَ وكافَّةِ الأراضي الفلسطينيَّةِ، ووَضْعِ حَدٍّ لحالَةِ المَجاعَةِ، وضَمانِ الإيصالِ الفِعْلِيِّ للمُساعَداتِ وتأمينِ طالِبِيها.

كما نَدْعُو مَجْلِسَ الأمنِ إلى تَدَخُّلٍ عاجِلٍ لوقفِ الانتهاكاتِ المُتَكَرِّرَةِ التي طالَتْ عددًا من دُوَلِ المِنْطَقَةِ: سُورِيَا ولبنانَ وإيرانَ وأخيرًا قطر. وهو ما نادَتْ به بلادِي مُؤَخَّرًا في القِمَّةِ العربيَّةِ الإسلاميَّةِ الطارِئَةِ بالدَّوْحَةِ على أساسِ أنَّ الأمنَ العربيَّ الإسلاميَّ كُلٌّ لا يَتَجَزَّأُ.

ونُؤَكِّدُ في هذا السِّياقِ أنَّ عمليَّةَ إصلاحِ الأُممِ المُتَّحِدَةِ والتَّأْسيسِ لمرحلَةٍ جديدةٍ للعملِ متعدِّدِ الأطرافِ والعلاقاتِ الدُّوَلِيَّةِ، لا يُمكِنُ أنْ تكونَ فاعِلَةً ومَلموسَةً لَدَى كافَّةِ الشُّعُوبِ، إلَّا إذا كَرَّسَتْ قيمةَ المُساواةِ بينَ أرواحِ البَشَرِ وابتَعَدَتْ عن التَّمييزِ والانتقائيَّةِ وازدواجيَّةِ المعاييرِ.

وستظلُّ تُونِسُ على عَهْدِها، مُتَمَسِّكَةً بإرادَةٍ ثابتَةٍ لن تَلِين، من أجلِ مُواصَلَةِ نُصْرَةِ الشَّعْبِ الفلسطينيِّ في نِضالِهِ لاستِرْدادِ حقوقِهِ المَشْرُوعَةِ غيرِ القابِلَةِ للتَّصَرُّفِ والتي لن تَسقُطَ بالتَّقادُمِ، وفي مُقَدِّمَتِها حقَّهُ في تقريرِ المصيرِ وإقامَةِ دولتِهِ المُستَقِلَّةِ ذاتِ السيادَةِ على كُلِّ أرضِ فِلَسطينْ وعاصِمَتُها القُدْسُ الشَّرِيفْ.

السَّيِّد الرَّئيس،

يَظَلُّ تحقيقُ أهدافِ قِمَّةِ المُسْتَقبَلِ نِبْراسًا نَهْتَدِي به، لكنَّها تَبْقَى إلى حدِّ الآن صَعْبَةَ المَنالِ ما لَمْ تَتَحَلَّ المجموعةُ الدُّوَلِيَّةُ بالرَّغبةِ الصادِقَةِ في إحداثِ التَّغييرِ والتَّوافُقِ على تَشخيصٍ دَقيقٍ للأسبابِ العَميقَةِ التي أدَّتْ إلى فَشَلِ النِّظامِ الدُّوَلِيِّ الحاليّ. فلا يُمكِنُ مُجَابَهَةُ التَّحَدِّياتِ العالَمِيَّةِ الماثِلَةِ والمُسْتَجَدَّةِ دونَ إعادةِ بناءِ العلاقاتِ الدُّوَلِيَّةِ على أُسُسِ التَّضامُنِ والتَّعاوُنِ البنَّاءِ والعَدْلِ والاحترامِ المُتَبادَلِ وعدمِ التَّدَخُّلِ في شُؤونِ الغَيْرِ واحترامِ السيادَةِ الوطنيَّةِ، وتلك هي المُعادَلَةُ الصَّعْبَةُ التي تعَرَّضَ إليها الأمينُ العامُّ في كَلِمَتِهِ الافتتاحيَّةِ.

ومن هذا المُنْطَلَقِ، تُجَدِّدُ تُونِسْ دَعْوَتَها المُلِحَّةَ إلى إصلاحٍ شامِلٍ وعَميقٍ لمنظومَةِ التَّمويلِ الدُّوَلِيَّةِ ومُؤسَّساتِها، بما يَضْمَنُ العَدالَةَ في النَّفاذِ إلى المواردِ الماليَّةِ، ويُعَزِّزُ فاعِلِيَّةَ توظيفِها في خِدمةِ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ، وذلك من خلالِ وَضْعِ آليَّاتٍ مُبْتَكَرَةٍ لتمويلِ التَّنْمِيَةِ، على غِرارِ مُبادَرَةِ الإسكوا الخاصَّةِ بمُقايَضَةِ الدُّيُونِ مُقابِلَ العَمَلِ المناخِيِّ، التي انضمَّتْ إليها تُونِسْ، والتي تهدِفُ إلى تَحْوِيلِ التزاماتِ خِدْمَةِ الدُّيُونِ الخارِجِيَّةِ إلى استثماراتٍ في العَمَلِ المناخِيِّ وأهدافِ التَّنْمِيَةِ الشاملة.

وتُؤَكِّدُ بلادُنا على أهمِّيَّةِ مُواصَلَةِ الجُهودِ لاستِعَادَةِ الأموالِ والأُصولِ المَنهوبَةِ والمُهَرَّبَةِ إلى الخارِجِ بما يُعَزِّزُ العَدالَةَ الدُّوَلِيَّةَ ويَضْمَنُ حقوقَ الشُّعُوبِ في التَّنْمِيَةِ والحُوْكَمَةِ الرَّشِيدَةِ. وتَعْتَبِرُ بلادِي ذلك حقًّا سيادِيًّا لا يَسقُطُ أبدًا.

السَّيِّد الرَّئيس،

انطِلاقًا من قَناعَتِها الرَّاسِخَةِ بالترابُطِ الوَثيقِ بينَ التَّنْمِيَةِ والسِّلْمِ، تُؤَكِّدُ تُونِسْ أنَّ الاستثمارَ في الإنسانِ، وخاصَّةً في مَجالاتِ التَّعليمِ، والصِّحَّةِ، والبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ، والبِيئَةِ، يُشَكِّلُ الضَّمانَةَ الأساسيَّةَ للوقايَةِ من النِّزاعاتِ، والتَّصَدِّي لأسبابِ الهِجْرَةِ غيرِ النِّظامِيَّةِ.

إنَّ مُقارَبَتَنا في التَّعاطِي مع تَدَفُّقاتِ الهِجْرَةِ غيرِ النِّظامِيَّةِ تقومُ على احترامِ حقوقِ الإنسانِ في مَفهومِها الشَّامِلِ ورَفْضِ كُلِّ أشكالِ التَّمييزِ العِرْقِيِّ وخِطابِ الكَراهِيَةِ. وإذْ تُواصِلُ سُلُطاتُ بلادِي بَذْلَ ما في وُسْعِها من جُهودٍ لإنقاذِ أرواحِ المُهاجِرِينَ غيرِ النِّظامِيِّينَ في البَرِّ والبَحْرِ، ورِعايَتِهم وتمكينِهم من العَوْدَةِ الطَّوْعِيَّةِ إلى أوطانِهم الأصليَّةِ بالتَّنسيقِ مع المُنَظَّمَةِ الدُّوَلِيَّةِ للهِجْرَةِ، فإنَّها تُجَدِّدُ دَعْوَتَها إلى اعتمادِ مُقارَبَةٍ شامِلَةٍ للهِجْرَةِ، تُراعِي طابِعَها الإنسانيَّ والتَّاريخِيَّ، مُقارَبَةٍ لا يُمكِنُ اختِزالُها في أبعادٍ أمنيَّةٍ ضَيِّقَةٍ أو تحميلِ دُوَلِ الجنوبِ أعباءً تفوقُ طاقاتِها. حيثُ نُشَدِّدُ على ضَرورَةِ دعمِ جُهودِ التَّنْمِيَةِ في بُلدانِ المَنْشَأ، وتعزيزِ إدماجِ الشَّبابِ اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتَيْسيرِ التَّنَقُّلِ النِّظامِيِّ.

وتُؤَكِّدُ تُونِسْ رفْضَها القاطِعَ أنْ تكونَ دولةَ عبورٍ أو أرضَ إقامَةٍ للمُهاجِرِينَ غيرِ النِّظامِيِّينَ، ضَحايا شَبَكاتِ الاتِّجارِ بالبَشَرِ.

فالهِجْرَةُ يَجِبُ أنْ تَبْقَى خِيارًا وليسَ ضَرورَةً، فمَتَى كانَتْ مُنَظَّمَةً فهي تُمكِنُ خَلْقِ الثَّرْوَةِ وفُرَصِ الشُّغْلِ الكَريمِ، وتُشَكِّلُ رافِعَةً للتَّنْمِيَةِ والتَّقارُبِ الثَّقافِيِّ بينَ الشُّعُوبِ. ونُذَكِّرُ في هذا الإطارِ بالمُؤتَمَرِ الدُّوَلِيِّ حولَ الهِجْرَةِ المُنعَقِدِ بروما في جُوَيْلِيَة 2023، بمُبادَرَةٍ من رئيسِ الجمهوريَّةِ التُّونِسِيَّةِ، للتَّوصُّلِ إلى حُلولٍ تنمَوِيَّةٍ شامِلَةٍ ودائِمَةٍ وحَشْدِ الإمكانيَّاتِ المادِّيَّةِ اللازِمَةِ لتنفيذِها.

على صَعِيدٍ آخَرَ، تُؤَكِّدُ تُونِسْ على ضَرورَةِ الفَصْلِ بينَ تَمويلِ المَناخِ وتَمويلِ التَّنْمِيَةِ، باعتبارِ أنَّ تَمويلَ المَناخِ يُعَدُّ مَسؤوليَّةً تاريخِيَّةً وحقًّا تَعويضِيًّا مُسْتَحَقًّا. فَرَغْمَ المُساهَمَةِ المحدودَةِ للعَدِيدِ من

الدُّوَلِ النَّامِيَةِ في الانبعاثاتِ العالَمِيَّةِ، فهي تُجابِهُ تَحَدّياتٍ مناخِيَّةً مُتَفاقِمَةً، من أبرَزِها شُحُّ المياهِ، وتَراجُعُ الأراضي الزِّراعِيَّةِ وإرتفاعِ مُستوى البحر وغَيْرِها من الظَّواهِرِ المناخِيَّةِ القُصْوَى.

وعليهِ، تُطالِبُ تُونِسْ بالإيفاءِ بالتَّعَهُّدِ الدُّوَلِيّ المُتَمَثِّلِ في تَعْبِئَةِ 300 مليارِ دولارٍ سَنَوِيًّا، وتخصيصِ نِسْبَةٍ مُعْتَبَرَةٍ منها لبرامجِ التَّكَيُفِ، مع تَسْهيلِ آليَّاتِ النَّفاذِ إلى هذه الموارِدِ عبرَ تَبْسِيطِ الشُّروطِ الفنِّيَّةِ والمالِيةِ، وتَفعيلِ صندوقِ "الخَسائِرِ والأضرارِ" كآليةٍ تعويضٍ فِعْلِيَّةٍ ومُنصِفَةٍ.

وتُؤَكِّدُ بلادِي أنَّ الحقَّ في التَّنْمِيَةِ هو حقٌّ أساسيٌّ غيرُ قابِلٍ للتَّجزِئَةِ، يَسْتَنِدُ إلى مَبادِئِ العَدالَةِ والمُساواةِ والتَّضامُنِ الدُّوَلِيّ. ونُشَدِّدُ على أنَّ إعمالَ هذا الحقِّ يَتَطَلَّبُ بيئَةً دُوَلِيَّةً عادِلَةً تُتيحُ نَقْلَ التِّكنولوجيا والمَسْكِ بناصِيَتِها، وتسهيلِ إجراءاتِ النَّفاذِ إلى التَّمْوِيلِ المُيَسَّرِ، وتعزيزِ الشَّراكَاتِ المُتكافِئَةِ بينَ الشَّمالِ والجَنُوبِ.

السَّيّد الرَّئيس،

تُواصِلُ تُونِسْ بكلِّ عَزْمٍ وثَباتٍ مَسارَها الإصلاحِيَّ الذي انْطَلَقَ مُنذُ 25 جُوَيْلِيَة 2021، في سَبيلِ تَرْسِيخِ ديمُقراطيَّةٍ حَقيقيَّةٍ تَضْمَنُ الحقوقَ والحُرِّيَّاتِ لِجَميعِ المُواطِنِينْ، وتَسْتَجيبُ لتطلُّعاتِ الشَّعبِ التُّونِسِيّ في رفعِ التَّحَدّياتِ الاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ المُتَراكِمَةِ خلالَ السَّنواتِ الماضيَةِ. وهي تَعُوّلُ في ذلك على إمكانيَّاتِها الذَّاتِيَّةِ وما يَزخَرُ بهِ شَعْبُها من طاقاتٍ بَشَرِيَّةٍ، وذلك من خلالِ تَنويعِ الشَّراكَاتِ على قاعِدَةِ المنافِعِ المُتبادَلَةِ، بما يُخدِمُ مصالحَها ويَحفَظُ استقلالَ قرارِها.

وفي إطارِ هذا التَّوَجُّه، تُؤَكِّدُ تُونِسُ تَمسُّكَها الثَّابتَ بقِيَمِ حقوقِ الإنسانِ والحُرِّيَّاتِ العامَّةِ والفَرديَّةِ، وِفْقًا لدُسْتُورِ 25 جُوَيْلِيَة 2022 ولِتَعَهُّداتِها الدُّوَلِيَّةِ، واحترامِ سيادَتِها الوطنيَّةِ واستقلالِ قرارِها وخِياراتِ شَعْبِها. وتُشَدِّدُ على أهمِّيَّةِ تعزيزِ الطابِعِ الشَّامِلِ والمُتَرابِطِ لحقوقِ الإنسانِ، بما في

ذلك الحقوقِ الاقتصاديَّةِ والمُناخيَّةِ والاجتماعيَّةِ والعِلْميَّةِ والثَّقافِيَّةِ، وفي مُقدِّمَتِها الحقُّ الطبيعي في التنمية.

وتُولِي تُونِسُ البُعْدَ الاجْتِماعِيَّ المَكانَةَ المَرْكَزِيَّةَ في الخُطَطِ التَّنْمَوِيَّةِ، بِهَدَفِ بِنَاءِ مُجْتَمَعٍ مُنْدَمِجٍ وَمُتَمَاسِكٍ. وَنَدْعَمُ مُشَارَكَةَ الشَّبَابِ في صِيَاغَةِ السِّيّاسَاتِ وَفي مَسَارَاتِ الحُلُولِ التَّحْوِيلِيَّةِ وَدَوَائِرِ صُنْعِ القَرَارِ، لِاقْتِنَاعِنَا الرَّاسِخِ بِأَنَّ صَوْتَهُ يَجِبُ أَنْ يُسْمَعَ، وَأَنَّ طَاقَتَهُ قَادِرَةٌ عَلَى تَغْيِيرِ الوَاقِعِ نَحْوَ الأَفْضَلِ. كَمَا تُوَاصِلُ تُونِسْ تدعيمَ الأُطُرِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَالاسْتِرَاتِيجِيَّةِ لِلإِدْمَاجِ الاقْتِصَادِيِّ لِلْمَرْأَةِ، وَتَوْسِيعَ مُسَاهَمَتِهَا في الشَّأْنِ العَامِّ وَفي سَائِرِ المَجَالَاتِ، وَضَمَانَ تَكَافُؤِ الفُرَصِ وَمُكَافَحَةِ جَمِيعِ أَشْكَالِ العُنْفِ وَالتَّمْيِيزِ ضِدَّ النِّسَاءِ.

وَمِنْ هَذَا المَنْطَلَقِ، تُؤَكِّدُ تُونِسُ التِزَامَهَا بِأَجِنْدَةِ المَرْأَةِ وَالسَّلَامِ وَالأَمْنِ، وَأَجِنْدَةِ الشَّبَابِ وَالسَّلَامِ وَالأَمْنِ، إِيمَانًا منها بِأَنَّ مُشَارَكَةَ النِّسَاءِ وَالشَّبَابِ في جُهُودِ الوِقَايَةِ مِنَ النِّزَاعاتِ وَحَلِّ الأَزَمَاتِ وَبِنَاءِ السَّلَامِ شَرْطٌ ضَرُورِيٌّ لِتَحْقِيقِ سَلَامٍ عَادِلٍ وَدَائِمٍ وَتَنْمِيَةٍ شَامِلَةٍ.

السَّيّد الرَّئِيس،

إِيمَانًا مِنْهَا بِتَرَابُطِ مَصَالِحِ الشَّعْبَيْنِ الشَّقِيقَيْنِ التُّونُسِيِّ وَاللِّيبِيِّ، تُجَدِّدُ تُونِسْ مَوْقِفَهَا الثَّابِتَ وَالمَبْدِئِيَّ الدَّاعِمَ لِلْخِيَارَاتِ الحُرَّةِ لِلشَّعْبِ اللِّيبِيِّ. فَالوَضْعُ دَاخِلَ لِيبْيَا لَيْسَ قَضِيَّةً دَوْلِيَّةً بَلْ هُوَ شَأْنٌ دَاخِلِيٌّ خَالِصٌ، وَالحَلُّ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِيبِيًّا دُونَ تَدَخُّلٍ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ. فَالشَّعْبُ اللِّيبِيُّ هُوَ صَاحِبُ السِّيَادَةِ، وَهُوَ المُخَوَّلُ وَحْدَهُ لِوضْعِ الحُلُولِ الَّتِي يَرْتَضِيهَا بِمَسَانَدَةٍ مِنَ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ.

وَنَدْعُو، في نَفْسِ السِّيَاقِ، إِلَى ضَرُورَةِ المُحَافَظَةِ عَلَى سِيَادَةِ سُورْيَا وَاسْتِقْلَالِهَا وَوَحْدَتِهَا التُّرَابِيَّةِ، وَنُعْرِبُ عَنْ رَفْضِنَا لِأَيِّ انْتِهَاكَاتٍ لِسَلَامَةِ أَرْضِهَا. وَنُشِدُّدُ عَلَى ضَرُورَةِ تَضَافُرِ الجُهُودِ الأُمَمِيَّةِ

وَالدَّوْلِيَّةِ لِإِيجَادِ حَلٍّ سِيَاسِيٍّ لِلْوَضْعِ فِي اليَمَنِ، يُنْهِي مَعَانَاةَ هَذَا الشَّعْبِ الشَّقِيقِ وَيُحَقِّقُ لَهُ السَّلَمَ والأَمْنَ. وَتُدْعُو تُونِسْ الأَطْرَافَ السُّودَانِيَّةَ إِلَى الاِحْتِكَامِ إِلَى الحِوَارِ وَالطُّرُقِ السَّلْمِيَّةِ لِتَجَاوُزِ الأَزْمَةِ، وَإِعَادَةِ الأَمْنِ وَالاسْتِقْرَارِ وَوَضْعِ حَدٍّ لِمَعَانَاةِ الشعب السوداني مِنْ وِيلَاتِ الحَرْبِ وَالانْقِسَامِ.

وَبِخُصُوصِ الأَوْضَاعِ فِي القَارَّةِ الإِفْرِيقِيَّةِ، تُؤَكِّدُ تُونِسْ عَلَى ضَرُورَةِ مُعَالَجَةِ أَسْبَابِ الهَشَاشَةِ الَّتِي تُوَاجِهُهَا عَدِيدُ الدُّوَلِ فِي القَارَّةِ، وَتَدْعُو إِلَى مَزِيدٍ مِنْ تَضَافُرِ الجُهُودِ الأُمَمِيَّةِ وَالدَّوْلِيَّةِ لِمُسَاعَدَةِ إِفْرِيقِيَا عَلَى مُوَاجَهَةِ مُخْتَلِفِ التَّحَدِّيَاتِ وَالتَّخَلُّصِ مِنَ الأَزْمَاتِ وَدَفْعِ مَسَارَاتِ إِعَادَةِ الاسْتِقْرَارِ وَتَحْقِيقِ الأَمْنِ وَالسَّلَمِ وَالتَّنْمِيَةِ. كَمَا نُؤَكِّدُ عَلَى أَهَمِيَّةِ دَعْمِ الشَّرَاكَةِ بَيْنَ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ وَالاتِّحَادِ الإِفْرِيقِيِّ، لَاسِيَّمَا عَبْرَ دَعْمِ المَوَارِدِ المَالِيَّةِ المُخَصَّصَةِ لِمَنْعِ نُشُوبِ النِّزَاعَاتِ وَالتَّصَدِّي لِحَالَاتِ النِّزَاعِ وَضَمَانِ اسْتِدَامَةِ السِلم وَالأَمْنِ وَالتَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ فِي كَافَّةِ رُبُوعِ القَارَّةِ الإِفْرِيقِيَّةِ.

وَتُؤْمِنُ بِلَادِي بِضَرُورَةِ إِيجَادِ حُلُولٍ إِفْرِيقِيَّةٍ للمشاكل الإِفْرِيقِيَّةِ كَمَنْهَجٍ لِتَحْقِيقِ هَدَفِنَا بِإِسْكَاتِ البَنَادِقِ بِحُلُولِ سَنَةِ 2030. كَمَا نُجَدِّدُ الدَّعْوَةَ إِلَى تَوْفِيرِ الدَّعْمِ المَالِيِّ وَاللُّوجِسْتِيِّ الأُمَمِيِّ لِعَمَلِيَّاتِ تَعْزِيزِ السَّلَامِ، وَإِلى ضَرُورَةِ مُوَاصَلَةِ التَّعَاوُنِ وَالتَّنْسِيقِ بَيْنَ الهياكِلِ الأُمَمِيَّةِ وَالإِقْلِيمِيَّةِ فِي إِطَارِ مُقَارَبَةٍ تَشَارُكِيَّةٍ تَضَعُ عَلَى سُلَّمِ أَوْلَوِيَّاتِهَا أَمْنَ إِفْرِيقِيَا وَاسْتِقْرَارَهَا، "إِفْرِيقِيَا الَّتِي نُرِيدُ."

السَّيّد الرَّئِيس،

إِذْ تُجَدِّدُ تُونِسُ التِزَامَهَا الرَّاسِخَ بِثَقَافَةِ السَّلَامِ كَخِيَارٍ اسْتِرَاتِيجِيٍّ وَمَبْدَأٍ ثَابِتٍ فِي سِيَاسَتِهَا الخَارِجِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُؤَكِّدُ فِي الأَنَّ ذَاتِهِ عَلَى ضَرُورَةِ تَكْثِيفِ الجُهُودِ الدَّوْلِيَّةِ لِمُكَافَحَةِ خِطَابِ الكَرَاهِيَةِ وَالتَّحْرِيضِ عَلَى العُنْفِ. وَتُشَدِّدُ عَلَى أَهَمِيَّةِ مُوَاصَلَةِ دَعْمِ دَوْرِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ فِي الوِقَايَةِ مِنَ النِّزَاعَاتِ وَتَسْوِيَتِهَا بِالطُّرُقِ السَّلْمِيَّةِ، دُونَ انْتِقَائِيَّةٍ، وَعلى تَعْزِيزِ الحِوَارِ بَيْنَ الحَضَارَاتِ وَالثَّقَافَاتِ كَرَافِدٍ أَسَاسِيٍّ لِلتَّعَايُشِ السَّلْمِيِّ بَيْنَ الأُمَمِ وَالشُّعُوبِ.

إِنَّ تُونُسْ المُنْخَرِطَةَ فِي مَهَامِ حِفْظِ السَّلَامِ بِرُوحِ المَسْؤُولِيَّةِ وَالالْتِزَامِ، انْطِلَاقًا مِنْ عَقِيدَتِهَا الدِّبْلُومَاسِيَّةِ وَالأَمْنِيَّةِ الَّتِي تَضَعُ الإِنْسَانَ فِي جَوْهَرِ اهْتِمَامَاتِهَا، تُؤْمِنُ أَنَّ حِمَايَةَ المَدَنِيِّينَ وَاجِبٌ أَخْلَاقِيٌّ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ تَعَهُّدًا دَوْلِيًّا. فَمُنْذُ السنواتِ الأُولَى لِلاسْتِقْلَالِ، وَرَغْمَ حِدَاثَةِ جَيْشِهَا الوَطَنِيِّ آنَذَاكَ، كَانَتْ تُونُسْ مِنْ أَوَائِلِ الدُّوَلِ الَّتِي سَاهَمَتْ فِي عَمَلِيَّاتِ حِفْظِ السَّلَامِ. وَهِيَ تُشَارِكُ اليَوْمَ فِي أَرْبَعِ بَعْثَاتٍ أُمَمِيَّةٍ لِحِفْظِ السَّلَامِ، بِمَا يَعْكِسُ ثِقَةَ المُجْتَمَعِ الدَّوْلِيِّ فِي كَفَاءَةِ العُنْصُرِ التُّونُسِيِّ وَانْضِبَاطِهِ.

وَقَدْ أَدْرَكَتْ تُونُسْ، بِحُكْمِ تَجْرِبَتِهَا التَّارِيخِيَّةِ وَانْخِرَاطِهَا المُبَكِّرِ فِي هَذِهِ العَمَلِيَّاتِ الإِنْسَانِيَّةِ، أَنَّ حِمَايَةَ المَدَنِيِّينَ لَيْسَتْ مَجَرَّدَ اسْتِجَابَةٍ ظَرْفِيَّةٍ، بَلْ هِيَ عَمَلٌ مُتَوَاصِلٌ وَمُتَكَامِلٌ، يَقُومُ عَلَى الوِقَايَةِ وَعَلَى الاسْتِبَاقِ. وَاسْتِنَادًا إِلَى هَذِهِ التَّجْرِبَةِ، بَادَرَتْ بِتَنْظِيمِ المُؤْتَمَرِ الدَّوْلِيِّ حَوْلَ "دَوْرِ القُوَّاتِ المُسَلَّحَةِ فِي حِمَايَةِ المَدَنِيِّينَ فِي عَمَلِيَّاتِ حِفْظِ السَّلَامِ" يَوْمَيْ 10 وَ11 جويلية 2025، بِالتَّعَاوُنِ مَعَ إِدَارَةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ لِعَمَلِيَّاتِ السَّلَامِ، وَقَدَّمَتْ جُمْلَةً مِنَ المُبَادَرَاتِ وَالمُقْتَرَحَاتِ العَمَلِيَّةِ مِنْ أَجْلِ تَعْزِيزِ حِمَايَةِ المَدَنِيِّينَ وَتَحْقِيقِ النَّجَاعَةِ المَرْجُوَّةِ مِنْ عَمَلِيَّاتِ السَّلَامِ وَتَجْدِيدِ ثِقَةِ الدُّوَلِ فِيهَا.

وَخِتَامًا، أُؤَكِّدُ أَنَّ تُونُسْ الَّتِي انْخَرَطَتْ فِي العَمَلِ الأُمَمِيِّ قَبْلَ الاسْتِقْلَالِ وَغَدَاةَ تَحَرُّرِهَا لِاسْتِكْمَالِ مُقَوِّمَاتِ سِيَادَتِهَا، لَهِيَ مُعْتَزَّةٌ بِمَا قَامَتْ بِهِ مُنْذُ انْضِمَامِهَا بِتَارِيخِ 12 نُوفَمْبر 1956 لِلْمُنَظَّمَةِ الأُمَمِيَّةِ، فِي سَبِيلِ الدِّفَاعِ عَنِ المِيثَاقِ وَتَكْرِيسِ مَبَادِئِ السَّلْمِ وَالأَمْنِ الدَّوْلِيَّيْنِ، وَالمُسَاهَمَةِ فِي جُهُودِ حِفْظِ السَّلَامِ.

وَبِنَفْسِ العَزْمِ وَالالْتِزَامِ، سَتُوَاصِلُ تُونُسْ انْخِرَاطَهَا الفَاعِلَ فِي كُلِّ المُبَادَرَاتِ الصَّادِقَةِ الرَّامِيَةِ إِلَى تَحْقِيقِ الأَمْنِ وَالاسْتِقْرَارِ لِكَافَّةِ شُعُوبِ المِنْطَقَةِ وَالعَالَمِ. وَسَيَبْقَى الأَمَلُ يَحْدُونَا أَنْ نَصْنَعَ مَعًا مُسْتَقْبَلًا يَحْمِلُ فُرَصًا تَرْتَقِي إِلَى تَطَلُّعَاتِ وَآمَالِ شُعُوبِنَا وَأَجْيَالِنَا المُقْبِلَةِ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وشكرا على حسن الإصغاء